هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

البكالوريوس في التصميم الجرافيكي

كلية الآداب والعلوم

جامعة العلوم التطبيقية

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 12-13 مارس 2018

تاريخ المراجعة: 9-11 مايو 2016

HC078-C2-F013

جدول المحتويات

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج.....2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم.....5

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....9

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين.....12

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....21

5. الاستنتاج.....24

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية.....25

ملحق 2: الحُكم الإجمالي.....26

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2018

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءًا من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويعدُّ تقرير الزيارة التتبعية هذا مكوِّنًا أساسيًّا في عملية متابعة مراجعة البرامج، حيث تم تقييم التقدُّم المتحقق في برنامج البكالوريوس في التصميم الجرافيكي، والذي تطرحه جامعة العلوم التطبيقية، وذلك بتاريخ 12– 13 مارس 2018؛ استنادًا إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

أولًا: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج البكالوريوس في التصميم الجرافيكي، كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم التطبيقية (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 9–11 مايو 2016.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج البكالوريوس في التصميم الجرافيكي في جامعة العلوم التطبيقية، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانيًا: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج البكالوريوس في التصميم الجرافيكي في جامعة العلوم التطبيقية في مملكة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 9-11 مايو 2016.

وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة برنامج البكالوريوس في التصميم الجرافيكي في جامعة العلوم التطبيقية، أنَّ البرنامج على "قدر محدود من الثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها جامعة العلوم التطبيقية إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي حصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج البكالوريوس في التصميم الجرافيكي بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ " **مستوفٍ**"

المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ "**مستوفٍ**"

المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "**غير مستوفٍ**"

المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ " **مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مراجعة (اللجنة) مؤلفة من عضويْن. كما ركزت الزيارة التتبعية هذه على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 9-11 مايو 2016. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت لجنة المراجعة حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية "مُعالجة كليًّا"، "مُعالجة جزئيًّا، أو "غير مُعالجة"؛ وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكمٌ إجمالي فيما إذا كان هناك "تقدم جيد"، "تقدمٌ ملائم"، أو "تقدمٌ غير ملائم"؛ بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثًا: نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في التصميم الجرافيكي

تم طرح برنامج البكالوريوس في التصميم الجرافيكي من قبل قسم التصميم والفنون في العام الأكاديمي 2005–2006، ويُقدم البرنامج باللغة العربية؛ لاستقطاب أكبر عدد من الطلبة في مملكة البحرين ودول الخليج العربية، والتي تستخدم اللغة العربية بوصفها لغة التواصل، والتعامل بجانب اللغة الإنجليزية في بعض المقررات الدراسية التي تعتمد على برامج الحاسوب في دراسة البرنامج. وقد تخرجت الدفعة الأولى من البرنامج في العام الأكاديمي 2008–2009 وتضمنت (12) طالبًا، كما تخرج منه (98) طالبًا منذ طرحه إلى الآن، ويوجد حاليًّا (54) طالبًا مسجلين فيه؛ استنادًا للإحصائيات التي قدمتها الجامعة أثناء الزيارة التتبعية. ويقدم البرنامج أربعة أعضاء هيئة تدريس، يعملون بنظام الدوام الكامل.

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في التصميم الجرافيكي في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2016، تحت المؤشر (1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: مراجعة المقررات الدراسية لحذف الأجزاء المتكررة، وتقليص عدد الساعات المعتمدة لمواد التاريخ، وإضافة مواد جديدة إجبارية واختيارية لإثراء البرنامج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى قيام البرنامج بمقايسة مرجعية مع عدد من الجامعات المعتمدة من قبل المعيار الدولي NASAD، تم بموجبها إعادة مراجعة الخطة الدراسية، وتوصيفات المقررات، ونتج عن ذلك تقليل عدد مقررات التاريخ من خمسة مقررات مخصص لها (15) ساعة معتمدة، إلى أربعة مقررات مخصص لها (12) ساعة معتمدة، وهي: "تاريخ ونظريات الفن والتصميم 1 (ADE 1101)"، و"تاريخ ونظريات الفن والتصميم 2 (ADE 2102)"، و"تاريخ وحضارة البحرين (HBH105)" الذي يُدرس كمتطلب جامعي إجباري، كما تم الإبقاء على مقرر: "تاريخ التصميم الجرافيكي (GDE222)"؛ لأن المقايسات المرجعية أثبتت أهميته – بحسب ما علمت اللجنة من أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات.

وبالنسبة للمقررات الاختيارية، فقد تم زيادة عددها إلى (16) مقرر، يختار الطالب من بينها خمسة مقررات، بواقع (15) ساعة معتمدة بدلاً من ست ساعات معتمدة كما في الخطة السابقة، وعلى الرغم من تلك الزيادة، إلا أنَّ اللجنة ترى أنَّه من الممكن التنويع في تلك المقررات بشكل أكبر، وبصورة تعكس التطور المتلاحق والسريع في تخصص التصميم الجرافيكي، ومن أمثلة المقررات التي يمكن إضافتها: مقرر لتصميم تطبيقات الهواتف الذكية UI /UX مع مقرر للرسوم المعلوماتية Infographic، ومقرر Motion Graphic؛ لتعزيز الجانب الابتكاري والتقني، ومقرر للتصميم الجرافيكي لوسائل الإعلام الحديثة Graphic for New Media، والتصميم الجرافيكي للألعاب الإلكترونية Games Design، بما يتناسب مع أهداف الرسالة المرئية والمخرجات التعلمية للبرنامج.

كما لاحظت اللجنة أنه تمت إضافة ستة مقررات إجبارية جديدة، منها مقرر: "تصميم التغليف (GDE338)"، "تصميم وإخراج المطبوعات (GDE335)"، "التصوير الضوئي والرقمي (GDE331)" و"تايبوجرافي 2 (GDE337)"، ولتحقيق التوازن بين المقررات النظرية والعملية، تمت إضافة مقررين إجباريين نظريين هما: "نظرية الاتصال (GDE221)"، و"سيكولوجيا وسيسيولوجيا التصميم (GDE327)"، بالإضافة إلى خمسة مقررات اختيارية نظرية أخرى.

ووفقًا للأدلة المقدمة، قام البرنامج بحل مشكلة التداخل بين محتويات بعض المقررات، عن طريق تعديل توصيفاتها، كما يتبين من مقرري: "تصميم بالحاسوب 3 (GDE314)"، و"تصميم جرافيك 4 (GRD333)"، حيث تمت إزالة التعارض فيما بينهما، وكذلك الحال في مقرري: "تصميم جرافيك 5 (GRD431)"، و"مشروع التخرج 2 (GRD433) "، إلا أنه لايزال يوجد تشابهٌ بين بعض المقررات مثل مقرر: "الخط العربي (GDE217)"؛ لتشابهه مع مقرر: "تايبوجرافي 1 (GDE113)". كما أن توصيف بعض المقررات غير شامل لكافة مفرداتها، فعلى سبيل المثال لا يتضمن توصيف مقرر "تايبوجرافي 2 (GDE113)" تصميم الأبجدية بواسطة الكمبيوتر، وتنفيذ ما يعرف بالعائلات التايبوجرافية Typography Families من خلال البرامج الكمبيوترية مثل Fontlab Studio حتى يتمكن الطالب استخدامها بصورة أكثر احترافية. كذلك وجدت اللجنة غموضًا في مسمى مقرر "تصميمات خارجية ورموز (GDE431)" لا يعكس بشكل مناسب محتواه، وتنصح بتعديل المسمى ليكون أكثر دلالة على محتواه. وإذ تلاحظ اللجنة المجهودات التي بذلها فريق البرنامج لمعالجة هذه التوصية، وما تم من تعديلات بناءً على ذلك، إلا أن تلك التعديلات عالجت التوصية بشكل جزئي.

توصية 1.2: *إضافة عدد أكبر من المراجع ومصادر التعلم المناسبة للتخصص، واستخدام النتائج البحثية والممارسة المهنية الحديثة والراهنة في تدريس المقررات الدراسية.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

قامت لجنة المراجعة أثناء الزيارة التتبعية بفحص ملفات المقررات، وقد تبين من خلالها أن توصيفات المقررات مزودة بمراجع حديثة، ومنها على سبيل المثال: مقرر "تصميم جرافيك 5"، و"مقرر تصميم جرافيك 3"، وقد تبين من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والإدارة العليا للبرنامج، أنه قد تم تطوير نموذج تدقيق لمراجعة توصيف كل مقرر يقوم بتعبئته أستاذ المقرر، ثم يجري بعد ذلك مراجعته؛ للتأكد من تحديث

التوصيف بشكل مناسب، وقد اطلعت اللجنة على هذا النموذج ووجدت أنه يتضمن التأكد من توافر بعض المتطلبات في توصيف المقرر منها: التأكد من أنَّ الكتاب المنهجي والمواد التعليمية حديثة ومتناسبة مع المقرر وموضوعاته ومخرجاته، وأن طرائق التعليم والتعلم مناسبة لموضوعات ومخرجات المقرر، كذلك وجدت اللجنة أنَّ النموذج يسمح للمدقق الداخلي بكتابة تعليقه، والجوانب التي تحتاج لتعديل، ثم يتم بعد ذلك التأكد من أن أستاذ المقرر قد أجرى التعديلات المطلوبة. كذلك اطلعت اللجنة خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس وطلبة البرنامج، على استخدام الممارسات المهنية الحديثة والتجارب المعاصرة في تدريس المقررات، يؤيد ذلك أيضًا فحصها ملفات المقررات الدراسية، وأعمال الطلبة ومشروعاتهم خلال الجولة التفقدية التي قامت بها، واطلاع اللجنة على المراجع الحديثة التي تمت إضافتها لمكتبة الجامعة. ولذلك ترى اللجنة أنَّ التعديلات التي أجراها فريق البرنامج لإضافة عدد أكبر من مراجع التعلم، ومصادر التعلم الحديثة مناسبة. وتحث فريق البرنامج على الاستمرار في تنويع مصادر التعلم، وتحديث المراجع المستخدمة ومراجعتها بشكل دوري، والتركيز على ممارسات مهنية ذات رؤى متعددة تتناسب مع مجالات التصميم الجرافيكي المختلفة، ومن ثم ترى اللجنة أن هذه التوصية تمت معالجتها كليًّا.

توصية 1.3: ***ربط مخرجات التعلّم الخاصة بالمقررات الدراسية بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ومراجعتها؛ لتلافي التكرار، واستيفاء كل المتطلبات اللازمة لإنجاز مخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوى البرنامج.***

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة الصادر عن الهيئة للعام 2016، إلى عدم ربط مخرجات المقرر بمخرجات البرنامج، و"التكرار الزائد" لبعض المقررات الدراسية الذي أدى إلى تكرار تحقق مخرجات معينة للبرنامج دون سواها. ولمعالجة تلك التوصية، فقد قام فريق البرنامج بربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج من خلال مصفوفة تم تطويرها وطُبِّقت ابتداءً من العام الأكاديمي 2016–2017، وذلك بعد إجراء التعديلات التي قام بها فريق البرنامج على الخطة الدراسية نفسها، والتي شملت حذف بعض المقررات وإضافة مقررات حديثة – كما تم توضيحه في (التوصية: 1.1) – لتلافي تكرار تحقق مخرجات بعينها للبرنامج دون غيرها، كما تم وضع مصفوفة أخرى للربط بين مخرجات المقرر وتقييمها في كل مقرر دراسي – كما يتبين من الأدلة المساندة – للتأكد من إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة على

مستوى البرنامج. إلا أنَّ اللجنة قد وجدت من خلال فحص الأدلة – وكما تم بيانه في (التوصية: 1.1) – أنه لا يزال يوجد تكرارٌ في تحقق بعض مخرجات البرنامج دون غيرها؛ نظرًا لتشابه بعض المقررات، فضلاً عن أنَّ تخصص التصميم الجرافيكي سريع التطور، وبالتالي يتحتم مراجعة قائمة المقررات بشكل دوري، وتحديثها باستمرار لملاحقة هذا التطور، بالتوافق مع تحقيق المخرجات B5 "يصمم الرسالة البصرية برؤية تواكب مستجدات التخصص وأخلاقيات المهنة"، وC4 "يطور أفكارًا جرافيكية تتوافق مع مستجدات الإنتاج الطباعي وجودته وتسويقه"، وD2 "يستخدم تقنيات الاتصال الحديثة للتفاعل مع المجتمع والبيئة". وبناء على ما تقدم، وما تم التعرض له في (التوصية 1.1)، ترى اللجنة أن هذه التوصية تمت معالجتها جزئيًّا.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج في البكالوريوس في التصميم الجرافيكي في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2016، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1: *إجراء اختبارات للقدرات عند قبول طلبة جدد بالبرنامج؛ حتى يمكن تحقيق أهداف ومخرجات التعلم الخاصة به.*

الحُكم: غير مُعالجة

يشير تقرير التقدم إلى أنه تم تعديل شروط القبول في البرنامج؛ لتتضمن اختبار قدرات كشرط إلزامي للقبول، بالإضافة إلى اجتياز المقابلة الشخصية، وقد تم إعداد اختبار تقييمي خاص لقياس قدرات الطلبة ومدى استعدادهم لدراسة التخصص، كما أنه مُبَيَّنٌ في الأدلة المساندة نموذج لهذا الاختبار، وبعض النماذج المقيمة وتسمح سياسة القبول بالتحاق الطلبة الذين يجتازون امتحان القبول بدرجة "يملك استعدادات بسيطة" بالفصل الدراسي الأول من البرنامج، إلا أنه لا يسمح لهم بالتسجيل للفصل الدراسي الثاني إلا بشرط تقديم ملف portfolio يحقق فيه الطالب علامة تقييم (65%) عند نهاية الفصل الدراسي الأول، فإذا لم يحقق العلامة المطلوبة فله إعادة مقرر دراسي، أو أكثر يكون قد درسه قبل ذلك، أو إعادة تقديم ملف portfolio مرة أخرى قبل أنْ يسمح له بمواصلة الدراسة في الفصل الدراسي الثاني. وقد تبين أثناء المقابلات التي جرت مع أعضاء هيئة التدريس أن هذه السياسة مطبقة بالفعل، حيث حصل طالبان على "يملك استعدادات بسيطة" في امتحانات القبول للفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي الحالي، وبعد أن قدم الطالبان ملف portfolio تم قبول واحد منهما فقط. وفحصت اللجنة اختبارات القدرات، ووجدت أن مستواها غير مناسب لقياس مهارات وقدرات الطالب، حيث تقيس الإلمام بمعلومات سطحية، ولا تقيس المهارات اللازمة للدراسة في هذا البرنامج، إلا أنه خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أكدوا على أنه يجري الترتيب لرفع درجة صعوبة الامتحان وتطويره بما يسمح بانتقاء أفضل العناصر. علاوة على ذلك، تبين للجنة أن اختبار القدرات الخاص بالقبول هو نفسه في تخصص التصميم الجرافيكي والتصميم الداخلي على الرغم من أن اللجنة ترى أنَّ المهارات اللازم قياسها في التخصصين مختلفة. ومن ثم توصي اللجنة بتطوير نموذج

امتحان القدرات، بحيث يكون على درجة صعوبة مناسبة، ويقيس المهارات اللازمة لكل تخصص على حدة. ولذلك ترى اللجنة أن تلك التوصية لم تتم معالجتها.

توصية 2.2: مراجعة نموذج تقييم أعضاء الهيئة الأكاديمية؛ للتركيز على الأمور المتعلقة بالبحث العلمي، وإضافة عناصر أخرى أساسية للتقييم كالنشاط الجامعي، والانخراط المجتمعي، والعمل التخصصي، والتي تؤخذ في الاعتبار عند ترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية، وتتوافق مع رسالة الكلية وأهداف الجامعة.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى قيام الكلية بالتعاون مع الجامعة بإعادة تصميم نموذج تقييم الهيئة الأكاديمية، ويتضمن النموذج كافة المسائل المتعلقة بالترقية كالبحث العلمي وخدمة المجتمع، واطلعت اللجنة على نسخة من هذا النموذج، وكذلك على شكل يوضح كيفية ارتباط عناصر التقييم بمتطلبات الترقية. وتشير الأدلة إلى أنه قد تم تطبيق هذا التقييم منذ العام الأكاديمي 2017-2018، وتبين خلال المقابلات التي جرت مع الإدارة العليا للبرنامج أن نموذج التقييم الحالي قد تم تصميمه بعد إجراء مقايسات مرجعية مع عدد من الجامعات الإقليمية، وأبدت الإدارة العليا رضاها عن نتيجة تطوير نموذج تقييم أعضاء الهيئة الأكاديمية، حيث إنه في حالة ملاحظة انخفاض في أداء أحد الجوانب، فإن القسم يقترح الإجراءات المناسبة لمعالجته، وتم بالفعل عقد بعض ورش التدريب لأعضاء هيئة التدريس؛ لتقوية بعض الجوانب لديهم. وفي كل الأحوال فإن عضو هيئة التدريس يتم إخطاره بنتيجة التقييم فور صدورها. وبناءً على ذلك ترى اللجنة أنه قد تم اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه التوصية، إلا أنه مازال من المبكر الحكم على مدى فاعلية الإجراءات المتخذة في دعم ترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية، وتحقيق رسالة وأهداف الجامعة، ومن ثمَّ ترى اللجنة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها بشكل جزئي.

توصية 2.3: *الإسراع في بناء الطابق الجديد لتوفير عددًا أكبر من المكاتب والمساحة الملائمة، والخصوصية المطلوبة بين عضو هيئة التدريس والطالب.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

تضمن تقرير المراجعة الصادر عن الهيئة للعام 2016، بعض الملاحظات الخاصة بمرافق الكلية، ومنها أن بعض أعضاء الهيئة الأكاديمية يتشاركون مكتبًا واحدًا؛ مما يؤثر على الخصوصية المطلوبة بين عضو هيئة التدريس والطالب من جهة، والخصوصية والسرية المطلوبة لتصحيح الامتحانات والبحث العلمي، وخلال الزيارة التتبعية، قامت اللجنة بجولة تفقدية؛ للتأكد من تنفيذ ما ورد في التوصية، وما تم ذكره في تقرير التقدم وخطة التحسين، حيث تبين للجنة الزيارة التتبعية أنَّ الكلية قد وفرت مكاتب مناسبة لأعضاء هيئة التدريس بما يحقق الخصوصية اللازمة بين الطالب والأستاذ، وبما يمكنهم من أداء مهامهم الأكاديمية بشكل مناسب. وبناءً عليه ترى اللجنة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

توصية 2.4: *توفير العدد الكافي من المراجع والمصادر التعليمية، والكتب العلمية، والمجلات والدوريات العلمية الرائدة المعتمدة للتخصص.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يشير تقرير التقدم إلى توسيع مقتنيات المكتبة في مجال التصميم والفنون بنسبة (50%) للمراجع العربية، و(44%) من المؤلفات الإجمالية، والاشتراك في العديد من الدوريات الأجنبية، فضلاً عن الاشتراك في قاعدة البيانات Avery Index، وتتابع الكلية استخدام الموارد الإلكترونية بصورة منتظمة. وخلال زيارة اللجنة لمكتبة الجامعة، وجدت مجموعة مناسبة من الكتب، والمراجع العلمية الحديثة المطبوعة والمتاحة في التخصص. وقد علمت اللجنة خلال المقابلات التي جرت مع أعضاء هيئة التدريس أنَّ المكتبة على استعداد دائمًا؛ لشراء أي كتب لازمة للتخصص، ويؤخذ بمقترحاتهم لتطويرها وتحديثها دائمًا، ولذلك ترى اللجنة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في التصميم الجرافيكي في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2016، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: *إعادة النظر في الآلية المستخدمة لتحديد مدى تحقق مخرجات التعلّم المطلوبة الخاصة بالبرنامج.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يوضح تقرير التقدم الذاتي أنه قد تم استحداث آلية لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج، بحيث تضمن تحقق كل مخرج على حدة من خلال التقييم، وذلك من خلال مصفوفة تبين ربط طرائق التقييم بمخرجات كل مقرر، ويتم مراجعة هذه المصفوفة في بداية كل فصل دراسي؛ للتأكد من أنها تناسب نوع ومستوى المقرر الدراسي، وتخضع هذه المصفوفة للمراجعة والتقييم في بداية كل فصل دراسي من قبل المراجع الخارجي؛ لضمان مناسبتها لنوع ومستوى المقرر، ثم يتم جمع التقييمات لكل مخرج تعليمي مطلوب على مستوى المقرر الدراسي ضمن مصفوفة أخرى تسمح بقياس مدى تحقق كل مخرج تعليمي على مستوى المقررات، وبعد ذلك يتم تجميع هذه النتائج ضمن مصفوفة قياس على مستوى البرنامج؛ لقياس مدى تحقق كل مخرج تعليمي بشكل مستقل. وقد تبين خلال المقابلات التي أجرتها اللجنة مع أعضاء هيئة التدريس، استخدامهم لتلك المصفوفة في كل فصل دراسي؛ لقياس مدى تحقق المخرجات من ناحية، والاهتمام بنتائج التغذية الراجعة من الاستبيانات والاجتماعات مع أرباب الأعمال، وتقييم جهة التدريب العملي ورضا الخريجين؛ لإدخال ما يلزم من تعديلات وتحسينات على المقررات؛ بناءً على تقارير فحص مدى تحقق تلك المخرجات من ناحية أخرى. ومن ثم ترى لجنة المراجعة أنَّ الآلية المستخدمة لتحديد مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة أضحت أكثر وضوحًا، كما أنه يستفاد من نتائجها في تحسين جودة البرنامج، وعليه ترى اللجنة أن تلك التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

توصية 3.2: ***استخدام سياسة المقايسة المرجعية بشكل أكثر احترافية، والقيام بمقايسة مرجعية رسمية للبرنامج مع معايير الجهات الاحترافية، وبرامج رائدة في التصميم الجرافيكي، وتوسيع أنشطة المقايسة المرجعية؛ لتشمل معايير القبول، ومصادر التعلُّم، وأساليب تقييم وقياس مخرجات التعلُّم المطلوبة.***

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقًا لتقرير التقييم الذاتي والأدلة المقدمة، فقد قام فريق البرنامج بإجراء مقايسة مرجعية رسمية، وفقًا لسياسة الجامعة في المقايسة المرجعية، مع جامعتين في الأردن هما: جامعة عمَّان الأهلية، وجامعة فيلادلفيا، وخلال المقابلات أثناء الزيارة التتبعية، أشارت الإدارة العليا للبرنامج إلى صعوبة إجراء مقايسات مرجعية رسمية مع الكثير من الجامعات؛ لأنَّ معظمها يرفض ذلك، وبالتالي فأحد أسباب اختيار هاتين الجامعتين هو قبولهما – دون بقية الجامعات – بإجراء مقايسة مرجعية رسمية مع الكلية. وقد اطلعت اللجنة على تقريرين للمقايسة المرجعية، أعدهما فريق البرنامج في يناير 2018، عن هاتين الجامعتين، ووجدت أنَّ المقايسة تمت تجاه طرائق وأساليب التعلم، ومصادر التعلم، وأساليب التقييم. كذلك قام فريق البرنامج بعدة مقايسات مرجعية غير رسمية لجامعات إقليمية، وأعد تقريرًا بشأنها؛ لمقايسة محتوى المقررات. أما بالنسبة لمخرجات البرنامج والمقررات، فقد تم تحديثها؛ استنادًا إلى آخر التحديثات التي تمت وفق المعيار الدولي NASAD في 2017. ووفقًا لتقرير التقدم، وبفحص الأدلة المساندة، لاحظت اللجنة – بشكل عام – وجود تعديلات على البرنامج بالاستناد لتلك المقايسات المرجعية. وإذْ تلاحظ اللجنة شمول المقايسة المرجعية للعديد من جوانب البرنامج، والاهتمام بإجرائها في إطار رسمي، بالإضافة إلى المقايسات غير الرسمية، إلا أنها ترى أن المقايسة المرجعية الرسمية ستأتي بنتائج أفضل إذا تمت تجاه جامعات أكثر تميزًا في تخصص التصميم الجرافيكي، وأحدث في برنامجها وخطتها الدراسية، ولذلك ترى اللجنة أن تلك التوصية تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.3: تبني سياسة رادعة فيما يتعلق بالانتحال الأكاديمي ومراعاة حقوق الملكية الفكرية، وتطبيق إجراءات التحقق من عدم وجود انتحال أكاديمي في كل الأعمال التي يقدمها الطلبة، وتوعيتهم بما يتصل بالمفهوم الواسع للانتحال الأكاديمي.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقًا لتقرير التقدم، فقد قامت الجامعة بتعديل لوائحها الخاصة بالانتحال الأكاديمي، بحيث تتضمن نصًّا عن عدم التسامح بأي قدر من الانتحال الأكاديمي، فقد كانت السياسة السابقة تسمح بقدر نسبته (20%) وفقًا لبرنامج TURNITIN، كما يشير التقرير إلى أنَّ خضوع أعمال الطلبة للفحص عبر برنامج TURNITIN، والمتاح لهم جميعًا على موقع الجامعة الإلكتروني أصبح إجراءً ملزمًا. من ناحية أخرى، تقوم عمادة شئون الطلبة، وعمادة الكلية بالعديد من ورش العمل للتوعية بالانتحال الأكاديمي والتحذير منه، كذلك فإنَّ يوم التهيئة للطلبة الجدد يتضمن العديد من الموضوعات، والتي منها التوعية بالانتحال الأكاديمي، كما يتم تدريبهم على استخدام برنامج TURNITIN كأحد الموضوعات الرئيسة في مواصفات بعض المقررات، كمقرر الحاسوب في السنة الأولى، بالإضافة لذلك يتحقق المراجع الخارجي أيضًا من خلو أعمالهم من أي انتحال أكاديمي، وفي حال اكتشاف أي حالة؛ يتم تحويلها للجنة المخالفات السلوكية؛ التي توصي بتطبيق العقوبة المناسبة. كذلك علمت اللجنة خلال المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس أن متابعة الأساتذة لمشروعات الطلبة؛ يسمح بتوعيتهم بشكل دائم بسياسة الانتحال الأكاديمي، وكشف أي مخالفات، حيث إنَّ أستاذ المقرر يقوم بمتابعة الطلبة، وتوثيق مراحل مشروعاتهم بدايةً من المخططات اليدوية، ومرورًا ببقية المراحل. ويتم تثبيت مواعيد تسليم مراحل المشروع، وتحكيمها لتجنب حالات الانتحال منذ البداية. ومع ذلك لم يتضح للجنة كيفية مكافحة انتحال أفكار المشروعات، أو ما إذا كانت هناك إجراءات خاصة بكشف ذلك من البداية. ولذلك ترى اللجنة أن الآليات التي اتخذها فريق البرنامج تعالج هذه التوصية ولكن بشكل جزئي.

توصية 3.4: *إعادة النظر في الآلية المستخدمة؛ لضمان التوافق بين التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة الخاصة بالمقررات الدراسية، وأنْ يتمَّ تقييم كل مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج بشكل عام، والمقررات الدراسية بشكل منهجي وشامل.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقًا لتقرير التقدم، فقد قامت وحدة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بتطوير آلية؛ لضمان التوافق بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية والبرنامج، حيث تم تصميم مصفوفة لهذا الغرض لكل مقرر دراسي، فيقوم أستاذ المقرر بإدخال نتائج الأدوات التقييمية التي تم استخدامها في نهاية كل فصل دراسي، ثم تغذي هذه المصفوفة مصفوفة أخرى يديرها منسق البرنامج؛ للتأكد من مدى تحقق مخرجات البرنامج، وتسمح بقياس مدى تحقق كل مخرج تعليمي بشكل مستقل على مستوى البرنامج الدراسي؛ مما يتيح متابعة نتائج تحقق المخرجات بصورة شاملة. كما أشار تقرير التقدم إلى إجراء عملية تدقيق في بداية كل فصل دراسي من قِبَلِ مدققين داخليين يحددهم منسق البرنامج لمراجعة توصيف المقرر الدراسي، وما يحتويه من أساليب التعليم والتعلم، وأدوات التقييم، ومدى مناسبتها للمخرجات المطلوبة، والبنية التحتية، ويشمل التدقيق التحقق من أنَّ المخرجات مصاغة بطريقة قابلة للنقل والقياس، وكذلك التحقق من الأدوات التقييمية ومدى مناسبتها للمخرجات المستهدفة ومستوى المقرر، ومدى جودة معايير التقييم، وهو ما تأكدت اللجنة من تنفيذه من خلال استمارات تدقيق تحديث مواصفات المقرر. وتقر اللجنة بتلك التعديلات، وتجدها مناسبة لضمان التوافق بين التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة الخاصة بالمقررات الدراسية. ومع ذلك، فقد وجدت اللجنة خلال فحص توصيف المقررات المختلفة، أن توصيف المقررات العملية التي تحتوي على جانب نظري لا يشمل توزيعًا زمنيًّا أسبوعيًّا للجانب النظري، بجانب التوزيع الزمني للجانب العملي، والأنشطة، والامتحانات، والتقييم، وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أشاروا إلى قيامهم بتدريس الجوانب النظرية للمقررات العملية على الرغم من عدم اشتمال التوصيف عليها في التوزيع الزمني للمقرر، ولذلك توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية أن تُضمن في توصيف المقررات العملية جدولًا زمنيًّا يتضمن تدريس الجوانب النظرية للمقرر، مع ذكر معايير تفصيلية بأوزانها؛ لتقييم الجانب العملي، كذلك فقد وجدت اللجنة أن اختيار المحكم الخارجي أو الداخلي لبعض المقررات لا يتم من قِبَلِ ذوي الاختصاص الدقيق بالمقرر؛ نظرًا لتنوع مجالات ومساقات البرنامج. ولذلك، تحثُّ اللجنة على مراعاة

الارتباط بين تخصص المحكمين الخارجيين والمقررات التي يفحصونها، ومراعاة التنوع في الدرجات وفقًا للمنحنيات البيانية المتعارف عليها، ولذلك ترى اللجنة أن تلك التوصية تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.5: *إخضاع جميع أعمال الطلبة للتدقيق الداخلي، ووضع آلية لمراقبة تنفيذ اجراءات التدقيق الداخلي وتقييم فعاليتها.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

وفقًا لتقرير التقدم، وكما تبين من الأدلة المقدمة، فقد قام فريق البرنامج بالتعاون مع وحدة ضمان الجودة في الكلية ووحدة ضمان الجودة في الجامعة بتعديل سياسة المُراجع الداخلي، بحيث تشتمل على تدقيقه كافة أعمال الطلبة، كما تمَّ توسيع نطاق التدقيق الداخلي؛ ليشمل تدقيق مواصفات المقرر قبل طرحه، وتدقيق أسئلة الامتحانات، ومدى عدالة التصحيح. وتتضمن الإجراءات تدقيقًا لكافة أعمال الطلبة على مرحلتين: تدقيق قبلي؛ للتأكد من مدى ملاءمة وسائل التقييم للمخرجات المستهدفة، وتدقيق بعدي يشمل الامتحانات النهائية وأعمال الطلبة الفصلية، ثم بعد ذلك تجمع النتائج، وتعرض على مجلس القسم الذي من الممكن أن يوصي ببعض التوصيات، ثم تُقَرُّ بعد ذلك في مجلس الكلية. ومن ناحية أُخرى، فقد تم تطوير استمارة جديدة للتدقيق القبلي والبعدي، وقد اطلعت اللجنة – أثناء الزيارة – على نماذج مُعبأة من تلك الاستمارات، وتبين أنها تغطي العديد من الجوانب، كما أن بها خانة لوضع أية ملاحظات من قبل المراجع الداخلي، وخانة أخرى لأستاذ المقرر؛ لتوضيح الإجراءات المتخذة حيال أية ملاحظات أو توصيات من قبل المراجع الداخلي، كما اطلعت اللجنة على بعض التقييمات التي تم تعديلها بناءً على التغذية الراجعة من المراجع الداخلي. ومن خلال المقابلات التي جرت مع أعضاء هيئة التدريس خلال الزيارة التتبعية، تأكدت اللجنة من تطبيق تلك الآلية على كافة أعمال الطلبة وفي كافة المقررات، كما علمت اللجنة أن نتائجهم لا يتم إعلانها إلا بعد مناقشة تقرير التدقيق الداخلي داخل القسم ومن ثمَّ إقرار النتيجة، وأن وحدة ضمان الجودة والاعتمادية في الكلية تتابع مدى الامتثال لملاحظات المراجع الداخلي من خلال "تقرير رصد تنفيذ التدقيق والاعتدال الداخلي"، وهو عبارة عن نموذج من صفحة واحدة؛ للتأكد من إجراء تدقيق على مواصفات المقرر، والاعتدال القبلي والبعدي له. وترى اللجنة أنَّ الممارسات والآليات التي تمت لمعالجة هذه التوصية ملائمة، وتؤثر بشكل إيجابي على دقة عملية تقييم أعمال الطلبة. وعليه ترى اللجنة أن تلك التوصية تمت معالجتها كليًّا.

توصية 3.6: *تنفيذ سياسات وإجراءات الجامعة، خاصةً تلك المتعلقة باختيار الممتحنين الخارجيين، وضمان خضوع كل أساليب التقييم وأعمال الطلبة التي قام بتقييمها عضو هيئة تدريس المقرر الدراسي، أو اللجان المختلفة للتدقيق الخارجي المستقل.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

كان اعتماد البرنامج في السابق على مراجعين خارجيين من جامعة واحدة، وفي أحيان كثيرة غير متخصصين في التخصص الدقيق للمقرر الذين يقومون بالتدقيق في أدوات التقييم المستخدمة فيه. ولذلك فقد تضمنت خطة التحسين ضرورة الالتزام بتطبيق سياسة الجامعة الخاصة باختيار الممتحنين الخارجيين. ومن خلال فحص تقرير التقدم والوثائق المرفقة تبين أنَّ القسمَ انتهج سياسة الجامعة في اختيار الممتحن الخارجي، حيث يقدم القسم ترشيحاته بعد دراسة السير الذاتية لمن يمتلكون الخبرة، ثم بعد ذلك يرفعها للكلية، ثم الجامعة لإقرارها. وبفحص السير الذاتية للممتحنين الخارجيين تبين زيادة عددهم إلى ثلاثة ممتحنين ذوي خلفيات أكاديمية متنوعة – أحدهم من مملكة البحرين، الاثنان الآخران من مصر وسلطنة عُمان، إلا أنَّ اللجنة قد وجدت – وكما ذُكر سابقًا في (التوصية 3.4) – أنَّ التخصص الدقيق للمحكمين لا يغطي كافة مقررات التصميم الجرافيكي، ولذا توصى اللجنة بأنه ينبغي على الكلية التوسع في قاعدة اختيار المحكمين الخارجيين في مجالات التصميم الجرافيكي المتعددة بما يغطي تلك المجالات. ومن خلال المقابلات التي أجرتها اللجنة مع أعضاء هيئة التدريس والإدارة العليا للبرنامج، وكذلك لقاء اللجنة الاستشارية وأرباب الأعمال، تبين أن مشروعات التخرج التي يقوم بها الطلبة تخضع للتقييم من قِبَلِ لجنة أحد أفرادها عضوٌ خارجيٌّ سواء من الخبراء في سوق العمل أو من الأكاديميين المتخصصين، أما بالنسبة لمشروعات الطلبة الأخرى الخاصة ببقية المقررات الدراسية، فقد اطلعت اللجنة على نماذج معبأة لبعض مشروعات الطلبة العملية التي خضعت للتقييم، كما اطلعت على استمارة التقييم المُعدلة والخاصة بتقييم المشرف العملي، ووجدتْ أنه تم إضافة مساحة لكتابة الملاحظات والتعليقات حول كيفية تحسين أسئلة الاختبارات، وتقييم المخرجات التعليمية، كما يظهر بوضوح الاستعانة بعضو خارجي في التقييم. وبالنسبة لخضوع كل أساليب التقييم وأعمال الطلبة للتدقيق الخارجي المستقل، فقد ذكر تقرير التقدم أنَّ ذلك يتم من خلال التقارير التي يقدمها المراجع الخارجي للبرنامج. وبفحص سياسة الاعتدال الخارجي، ومطابقة مدى الالتزام بها في تقارير المراجع الخارجي المقدمة، وجدت اللجنة أن تقرير المُراجع الخارجي لم يلتزم بالنموذج المرفق بسياسة الاعتدال الخارجي، وترى اللجنة أنه على الرغم من تغطية "تقرير المراجع الخارجي" للعديد من الجوانب

المدرجة في النموذج المرفق بسياسة الاعتدال الخارجي، إلا أنه لم يغطِّ بشكل كامل كافة معايير التدقيق كما وردت في النموذج، كما لم يتضمن تقريره حكمًا عن كل معيار من تلك المعايير بـ "ممتاز – جيد – مُرْض – غير مرض" على حسب ما ورد في النموذج، ولذا توصي اللجنة بأنه على الكلية أن تتأكد من التزام المراجع الخارجي بسياسة الاعتدال الخارجي للجامعة، واستخدام النموذج الخاص بها. أما بالنسبة لتنفيذ عملية تقييم فاعلية عمل المراجع الخارجي، فقد تبين للجنة من محاضر لجنة المعايير الأكاديمية والامتحانات أنَّ نتائج تقارير المراجعين الخارجيين وتوصياتهم تتم مناقشتها داخل اللجنة، ثم يتم اتخاذ ما يلزم من إجراءات على مستوى القسم تبعًا لذلك، وقد اطلعت لجنة المراجعة على الخطة التحسينية للبرنامج التي وُضعت بناءً على تقرير المراجع الخارجي والتقرير السنوي للكلية، ووجدت أن تلك الخطة يعوزها العديد من العناصر، فمن ناحية الشكل لم تتضمن الخطة أي تواريخ لسنة وضعها، أو اعتمادها، أو اسم المراجع الخارجي، وتاريخ تقريره الذي استندت إليه الخطة، أو أية توقيعات أو إمضاءات تشير إلى مراجعتها أو مناقشتها على عدة مستويات، ومن ناحية الموضوع فلم تتضمن كافة التوصيات التي وردت في تقرير المراجع الخارجي مثل: الاهتمام بالبحث العلمي، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على النشر في مجلات أو دوريات علمية، ودفع الطلبة نحو البحث العميق، وإيجاد البدائل، والحلول التصميمية المناسبة واستخلاص الأفكار على الرغم من أن تلك التوصية قد وردت في محضر القسم. وترى اللجنة أن تلك الآلية بحاجة لمزيد من التدقيق في التنفيذ. وإذ تقدر اللجنة المجهودات التي قام بها فريق البرنامج لمعالجة التوصية، إلا أنه وفي ضوء ما تم تقديمه من أدلة، وما اطلعت عليه اللجنة، فإن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.7: *تطوير وتفعيل آليات مناسبة؛ للتأكد من أنَّ مستويات أعمال الطلبة تتوافق مع متطلبات ومستوى البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

قام فريق البرنامج باتخاذ بعض الآليات لمعالجة هذه التوصية، منها: تطوير مصفوفة لربط تقييم مدى تحقق مخرجات التعلم الخاصة بالمقررات بمخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج؛ لقياس مستوى إنجاز الطلبة بشكل مباشر، بالإضافة إلى القيام بعمل مقايسة بين مستوى مشروعات التخرج الخاصة بالطلبة في الجامعة ومستوى طلبة جامعات مناظرة إقليميًّا. وقد نتجت عن عملية المقايسة التوصل إلى بعض جوانب القوة ونقاط الضعف في أعمالهم. وبناءً على ذلك، تم وضع خطة لتحسين نقاط الضعف، كذلك فإن سياسة

الانتحال الأكاديمي تُطبق بشكل صارم؛ للتأكيد على أصالة أعمالهم، كما أنَّ مشروعات الطلبة يتم عرضها على لجان تحكيم مشكلة من أعضاء داخليين وأعضاء خارجيين في مختلف المشروعات بما يسمح بمراقبة أصالة الأعمال، ومدى ملاءمتها لمستوى كل مقرر، وهو ما تبين للجنة خلال الاطلاع على استمارات تقييم المشروعات العملية، بالإضافة إلى اتباع آليات التدقيق الداخلي القبلي والبعدي، والتدقيق الخارجي، ومناقشة مشروعات المقررات العليا من قبل أعضاء خارجيين. وقد لاحظت اللجنة تدعيم بعض المقررات بورش عمل احترافية من الخارج كمقرر "تصميم جرافيكي 4"، ومقرر "تقنيات الطباعة"؛ لتحسين مستوى أداء الطلبة. وقد اطلعت اللجنة على جدول يبين خطة البرنامج في استضافة متخصصين لعقد المزيد من ورش العمل. إلا أنَّ اللجنة قد لاحظت أن تحكيمَ المشروعات النهائية من خلال لجان تحكيم في المواد العملية كوسيلة للتقييم، وجزء من التقييم النهائي غير مُقننة، حيث لم يتم تضمينها في سياسة التقييم، كما أنَّ اللجنة تنصح – وكما ورد في (التوصية 3.2) – بالاعتماد على جامعات أكثر تميزًا عند مقايسة مستوى أعمال الطلبة؛ حتى تكون عملية المقايسة أكثر وضوحًا، كما أنَّ مشاهدات اللجنة لأعمالهم أظهرت الحاجة لتطوير الجانب الابتكاري والإبداعي بما يتوافق مع مستوى البرنامج، وبناءً على ما تقدم، ترى لجنة الزيارة التتبعية أن تلك التوصية تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.8: *اتباع الإجراءات الخاصة باختيار وتوزيع الطلبة على أماكن التدريب العملي؛ لضمان تحقق مستوى متوازن ومناسب من الخبرة لطلبة البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

وفقا لتقرير التقدم، فقد تم تحديث قائمة أماكن التدريب، كما سعت الكلية لعقد مذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات المهنية المناسبة للتخصص، ومن الأدلة المقدمة، وجدت اللجنة أنه تم إبرام مذكرات تفاهم مع ثلاث مؤسسات تعمل في مجال التصميم الجرافيكي، كما اطلعت اللجنة على إحصائية خاصة بجهات التدريب والطلبة المتدربين خلال الثلاث السنوات الأخيرة؛ تبين فيها تنوع في جهات التدريب وعددها. ومن ثم تمَّ اتباع الإجراءات الخاصة باختيار الطلبة على أماكن التدريب العملي، كما تبين للجنة من خلال مقابلة الطلبة أنَّ الكلية تتيح لهم فرص التدريب في الأماكن المتخصصة، وتتابع عملية التدريب. وترى اللجنة أن فريق البرنامج قد سعى نحو تعزيز التواصل مع أرباب الأعمال المتخصصين خلال الفترة السابقة، واتخذ ترتيبات مناسبة لمتابعة التدريب، وتشجع على الاستمرار في السعي نحو توسيع دائرة التواصل مع

أرباب الأعمال؛ لتوفير فرص تدريب أكثر للطلبة بما يتوافق مع مقررات التصميم الجرافيكي، وتطوير ملف التدريب العملي؛ ليشمل معلومات حول مشكلات التدريب، وأدوات تطويره وتحسينه، وطرائق تقييمه. وترى اللجنة أن تلك التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في التصميم الجرافيكي في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2016، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: *رصد وتقييم فاعلية تنفيذ السياسات والإجراءات الخاصة بتقييم أعمال الطلبة من خلال وحدة ضمان الجودة التابعة للكلية.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تبين للجنة خلال اللقاءات التي جرت أثناء الزيارة التتبعية، أنَّ وحدة ضمان الجودة في الكلية مكونة من مدير يعاونه ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس (وهم منسقو البرامج الثلاثة في التصميم الجرافيكي، والتصميم الداخلي، وعلوم الحاسب الآلي)، ويضطلعون جميعًا بالمهام المنوطة بهم في وحدة ضمان الجودة في الكلية، بالإضافة إلى مهام التدريس العادية المسندة إليهم. ومن خلال الأدلة المقدمة فإنَّ وحدة ضمان الجودة في الكلية تعقد اجتماعات دورية لمتابعة ومناقشة تنفيذ سياسات وإجراءات الجودة، ووضع خطط التحسين اللازمة، وهو ما يظهر من خلال محاضر اجتماعات وحدة الجودة المرفقة، وتقوم الوحدة برصد، وتقييم تنفيذ السياسات الخاصة بتقييم أعمال الطلبة خلال متابعة سير عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وترفع بها تقرير ملخص لعميد الكلية. ويتم إخضاع عمل وحدة الجودة في الكلية للتدقيق الداخلي من قِبل مركز ضمان الجودة في الجامعة. وخلال اللقاءات التي جرت أثناء الزيارة التتبعية، تبين للجنة أن الوحدة قامت بالعديد من التعديلات والتطويرات، فهناك آليات تم استحداثها، وآليات أخرى لم تكن مفعلة، وتم متابعة تنفيذها، فعلى سبيل المثال، تم تطوير نموذج المراجع الداخلي، ونموذج التدقيق، ونموذج تقييم أعضاء الهيئة الأكاديمية؛ ليتم بشكل إلكتروني، وكذلك متابعة تقييم أعمال الطلبة من خلال برنامج Turnitin لكشف الانتحال الأكاديمي. ووفقًا لتقرير التقدم، فقد نتج عن عملية المتابعة اكتشاف بعض الجوانب التي تحتاج لتحسين ووضع التوصيات بمعالجتها ومتابعة ذلك، ويسرد تقرير التقدم، والوثائق المساندة العديد من الأمثلة على الأخطاء المكتشفة، وكيفية التعامل معها ومتابعة علاجها. وتقر اللجنة بالمجهودات التي قامت بها وحدة الجودة في الكلية والقائمون على العمل فيها، إلا أنها قلقة حول العبء

الهائل الملقى على عاتق أعضائها في العمل في وحدة ضمان الجودة في الكلية، إضافة إلى عملهم المعتاد كأعضاء هيئة التدريس، ولعل ذلك يفسر عدم ظهور نتائج تنفيذ السياسات والإجراءات بالصورة المرجوة. وقد لاحظت اللجنة أنه على الرغم من أن لدى الجامعة إجراءات لتقويم وتحسين برامجها الأكاديمية إلا أن اللجنة ترى أنَّ الأمثل أن تقوم وحدة ضمان الجودة بالتنسيق الكامل مع كافة الكليات، والدوائر الإدارية، وباستخدام مجموعة من الأدوات المختلفة سواء المباشرة وغير المباشرة في عملية تقييم مخرجات التعلم وفاعلية برامجها الأكاديمية، وكافة الأنشطة والخدمات ذات العلاقة، وتطوير وتحسين البرنامج الأكاديمي في الكلية مع تقديم الشواهد والأدلة لاكتمال حلقة الجودة وصولاً إلى دليل ملموس لعملية التحسين، يؤكد فاعلية تلك المنظومة، ويرتقي بمخرجات العملية التعليمية بشكل عام، والذي لم تظهر نتائجه إلى الآن. ولذلك، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تقليل العبء التدريسي على بقية الأعضاء المشتركين في وحدة ضمان الجودة؛ لضمان دقة عمليات الرصد والتقييم. ولذلك ترى لجنة الزيارة التتبعية أن تلك التوصية تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 4.2: *ضمان أن جميع التغذية الراجعة التي يتم تجميعها من الأطراف ذات العلاقة، يتم الاستفادة منها في تحسين البرنامج بشكل منتظم، وإبلاغ الأطراف ذات العلاقة بنتائج الاستبيانات والاجتماعات، مع إبقائهم على علم بمدى التقدم المتحقق فيما يتعلق بمقترحات التحسين.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقًا لتقرير التقدم تُجمع التغذية الراجعة من عدة مصادر منها الاستبانات التي يتم فيها أخذ التغذية الراجعة من الطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال، وأعضاء الهيئة الأكاديمية وغيرهم، وقد اطلعت اللجنة على نماذج من تلك الاستبانات. وتبين خلال اللقاءات مع الإدارة العليا للبرنامج، وأعضاء هيئة التدريس أن كافة نتائج الاستبيانات، بالإضافة إلى آراء ومقترحات أعضاء هيئة التدريس تُنَاقش داخل الأقسام العلمية، وتتخذ الإجراءات اللازمة لتفعيلها، ومن ثم تُرفع لمستويات أعلى إذا احتاج الأمر ذلك، ومن أمثلة تلك التعديلات تقليص مواد التاريخ في الخطة الدراسية الجديدة، وإضافة مواد أخرى أكثر تخصصًا. وقد أشار أعضاء المجلس الاستشاري إلى أنه تُطرح أثناء اجتماعاته العديد من الآراء التي يتم وضع التوصيات بشأنها، وتتم متابعة تنفيذها. وترى اللجنة أن آلية إخبار الأطراف الداخلية ذات العلاقة بنتائج الاستبيانات والاجتماعات، ومدى التقدم المتحقق فيما يتعلق بمقترحات التحسين غير واضحة، ولذلك تشجع اللجنة الكلية على الاستمرار

في رصد وتقييم فاعلية تنفيذ السياسات والإجراءات الخاصة بتقييم أعمال الطلبة من خلال وحدة ضمان الجودة التابعة للكلية. وقد تأكد ذلك للجنة من خلال اللقاءات التي أجرتها أثناء الزيارة التتبعية مع الإدارة العليا للبرنامج، وأعضاء الهيئة الأكاديمية، وأعضاء المجلس الاستشاري والطلبة، حيث تباينت إجاباتهم فيما يتعلق بآليات إبلاغهم بالقرارات والتعديلات المتخذة. لذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تبني آليات واضحة ومحددة تضمن إبقاء الأطراف المعنية على دراية بمدى التقدم المُتحقق فيما يتعلق بمقترحات التحسين. وبناء على ما تقدم، ترى اللجنة أن تلك التوصية تمت معالجتها جزئيًا.

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقدُّم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة التتبعية في الاعتبار، فإن اللجنة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج البكالوريوس في التصميم الجرافيكي، والذي تطرحه كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم التطبيقية، "تقدم ملائم"؛ ونتيجة لذلك فإن البرنامج لن يحتاج إلى زيارة تتبعية أخرى.

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعيه أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية،** في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.